الزراعة: نحن للجراد بالمرصاد.. منذ ٢٥ سنة لم نشهد مثل هذه الأسراب

معاون الوزير: الأجواء الباردة تمنع وصوله وجهزنا غرفاً لرصد تحركاته

فادي بك الشريف

كشف معاون وزير الزراعة لؤي أصلان في تصريح خاص لـ«الوطن» عن استنفار الكوادر المتخصصة في الوزارة لمكافحة حشرة الجراد الصحراوي التي تهدد المنطقة في هذه الأوقات، لافتاً إلى تأمين التجهيزات اللازمة من معدات وأدوات للمكافحة ناهيك عن توفير المبيدات الخاصة بما فيه عمليات الرصد والتحري تحسبا لأي ظهور لأسراب الجراد داخل البلاد.

وأكد أصلان تجهيز غرف عمليات في جميع مديريات الزراعة في المحافظات لرصد تحرك الجراد، منوهاً بتأمين المبيدات اللازمة لها، معتبراً أن خطورة الجراد في العالم بأسره لا تخفى على أحد، ولاسيما أن السرب العادي يتضمن ٥٠ مليون جرادة، كما أن أعداد أحد الأسراب القوية يصل إلى ١٥٠ مليون جرادة، وبالتالي يجب تدارك أي خطر قائم.

ولفت معاون وزير الزراعة إلى أن الأجواء الباردة تمنع من وصول الجراد، حيث إن الظروف المناخية تلعب دوراً كبيراً في الحد من وصوله، لكن يخشى من ارتفاع درجات الحرارة مع هبوب رياح جنوبية، وهذا لا يمنع من الاستعداد تفادياً لوصولها في فصل الربيع، معلنا الجاهزية الكاملة مع استكمال جميع المناحي الإدارية وضرورة تضافر جميع الجهود من المحافظات وحشدتها لمكافحة الجراد.

وبالإضافة إلى المتابعة المستمرة والمراقبة المباشرة من الوزارة، لفت أصلان إلى التنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الجراد العالمي التي تزود جميع دول المنطقة بنشرات يومية لرصد تحركات الجراد بشكل دائم، لافتا إلى أن الجراد يتكاثر في عدة مناطق إفريقية، كما أن اليمن والسعودية تعتبران أماكن لتكاثر الجراد، والتالي ينتقل إلى مناطق أخرى.

من جانبه بين مدير الوقاية في وزارة الزراعة فهر المشرف أنه منذ نحو ٢٥ عاماً لم تشهد المنطقة مثل هذه الأسراب التي بات وضعها محرجاً، ومطلوب فيه التأهب نتيجة خطورة هذا النوع من الجراد الذي يأكل الأخضر واليابس.

كما أشار إلى أن مناطق تكاثره موجودة على ساحل القرن الإفريقي، وهو ينتشر الآن بأسراب كبيرة في إثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان باتجاه دول إفريقية أخرى حيث تصل أعداد بعض الأسراب إلى ١٥٠ مليون جرادة، وهناك أسراب هاجرت إلى السعودية واليمن وأجزاء من إيران، ويتم مكافحتها في الهند والباكستان.

وأوضح المشرف أن مناطق تكاثرها وانتشارها تعاني أوضاعاً اقتصادية وسياسية سيئة وغير قادرة على التصدي لها.

«حبوب اللاذقية»: نقل القمح بالقطار وفر ١٣٠ مليون ليرة

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في اللاذقية ربيع مروة لـ«الوطن»، عن تحقيق الفرع كسب وقت في عمليات تفريغ البواخر المحملة بالأقماح بأكثر من ٦٠ ألف دولار خلال عام ٢٠١٩.

وبيّن مروة أنه تم تفريغ البواخر من الأقماح الواردة إلى مرفأ اللاذقية بمدد أقل من المحددة لها خلال العام الماضي، موضحاً أن إحدى البواخر كانت المدة المطلوبة لتفريغها ١٧ يوماً، ليتم تفريغها بجهود عمال الفرع بثلاثة أيام فقط، محققين كسب وقت نحو ٥٠٠ دولار لليوم الواحد، منوهاً أنه يتم حساب كسب الوقت حسب العقد على أنه نصف غرامة التأخير وهي ١٥٠٠ دولار لليوم الواحد.

وأضاف إن الفرع حقق إنجازاً مضافاً في العام المنصرم بإنتاج دقيق بكميات أكثر من الخطة الموضوعة ليصل إلى ١١٢,٥٪، مشيراً إلى تزويد المحافظات الأخرى نحو ٣ آلاف طن من الدقيق بحسب حاجة وظروف عمل كل محافظة.

وفيما يتعلق بعمل السيارات الشاحنة، لفت مروة إلى تحقيق الفرع ربحاً في عمل السيارات الشاحنة الناقلة للدقيق والقمح بقيمة ٥٥٠ مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٩، موضحاً أن الربح هو عملية توفير على خزينة الدولة (فيما لو قامت السيارات الخاصة بنقل البضائع بدلاً من السيارات الحكومية) يتم تحقيقه بعد خصم كافة المصاريف من محروقات وصيانة وأجور سائقين، وغيرها من إنتاجية السيارات الشاحنة الكلية.

وأشار مروة إلى تحقيق الفرع وفورات بأجور نقل القمح بما يتجاوز ١٣٠ مليون ليرة، جراء استخدام القطار بعمليات نقل نحو ٥٦٣١٤ طناً من القمح خلال العام الفائت، مؤكداً العمل الدؤوب والمستمر من عمال الفرع حتى أيام العطل والظروف الجوية الصعبة لتحقيق هذه الإنجازات.

وعن الصعوبات التي تواجه عمل الفرع، قال مروة: إن أهم الصعوبات تتعلق بتطبيق قانون الحمولات المحورية، الذي يؤثر سلباً على أجور النقل وسرعة تفريغ البواخر وبالتالي يؤثر على سرعة تزويد المحافظات بحاجتها من القمح والدقيق بالوقت المناسب.

وحول خطة عمل ٢٠٢٠، أشار مروة إلى العمل على تحديث مطحنة اللاذقية ورفدها ومطحنة جبلة بضاغط هوائي لكل منهما، لافتاً إلى أن مطحنة اللاذقية تعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠ طناً باليوم الواحد، ومطحنة جبلة بطاقة إنتاجية ٤٠٠ طن يومياً، ومطحنة الساحل تنتج نحو ٢٠٠ طن بطاقتها الإنتاجية اليومية.

أسر عادت إلى خان شيخون.. والعودة إلى المعرة مرهونة بإبعاد خطر الإرهابيين عن المنطقة

القائم بأعمال إدلب لـ«الوطن»: شركات نقل ركاب بدأت تسيّر رحلاتها عبر طريق دمشق حلب الدولي

محمد منار حميجو

كشف القائم بالأعمال في محافظة إدلب محمد فادي السعدون أن شركات النقل بدأت بالعمل على طريق دمشق حلب الدولي الذي أمنه الجيش العربي السوري بما في ذلك شركات نقل المدنيين التي بدأت بتحريك رحلات ذهاباً وإياباً باعتبار أنه أصبح جاهزا لهذا الموضوع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف السعدون: تواصلت مع عدد من شركات نقل الركاب للمدنيين فكانت مدة الزمن ما بين اللاذقية وحلب أكثر من ثلاث ساعات وأكثر من ساعة ونصف من حماة إلى حلب، معتبراً أن هذا الموضوع قصّر من المسافات بشكل كبير بعدما كان يستغرق النقل ساعات طويلة.

وأكد السعدون أن الطريق الدولي مصنف درجة أولى وبالتالي التنقل عليه كان سهلا في حين الطرق الأخرى كانت مصنفة درجة ثانية وثالثة فكان هناك صعوبات في النقل.

السعدون أشار إلى أن الإرهابيين بمساعدة النظام التركي حاولوا الوصول إلى الطريق عبر خرق محور النيرب إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، مؤكداً أنه بهمة الجيش لن يستطيعوا الوصول إلى هذا الطريق وخصوصاً أنه بدأ بالمبادرة لفتح طريق حلب اللاذقية الدولي.

> الإرهابيون منعوا خروج الأسر عبر معبر سراقب

وكانت وزارة النقل أعلنت أمس أن طريق دمشق حلب الدولي أصبح آمناً أمام حركة السير والمرور ووضعه في خدمة المواطنين.

وأكد السعدون أن الإرهابيين منعوا خروج الأسر إلى مناطق سيطرة الدولة عبر المعبر الذي فتحته الدولة من جهة سراقب بريف إدلب، مؤكداً أن المعبر مازال مفتوحاً لاستقبال أي عائلة.

ولفت السعدون إلى أنه تم فتح معبر آخر في غرب معرة النعمان وأنه تم استقبال العشرات من الأسر، مؤكداً أنه مازال مفتوحا أيضاً لاستقبال من يريد الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة.

وأكد السعدون أن دخول الأسر إلى المعرة أخيراً كان لتفقد منازلهم تمهيداً لإصلاحها وعودتهم إلى السكن فيها، مؤكداً أن عودة الأهالي إلى المدينة نهائياً متعلق بتقدم العمليات العسكرية وإبعاد الجيش لخطر الإرهابيين عن هذه المنطقة.

وكشف أنه تم البدء بعودة أهالي خان شيخون إلى المدينة لإصلاح منازلهم وهناك العديد من الأسر حالياً تسكن في المدينة، موضحاً أنه تم البدء بتأهيل المدارس والمياه والصحة والأمور الخدمية الأخرى التي سوف تمهد لعودة الأهالي إلى المدينة.

ولفت السعدون إلى أنه حالياً يتم رفع الأنقاض من مدينة المعرة ومن ثم الاتجاه نحو سراقب لرفع الأنقاض للعمل لتأهيل الخدمات وترميم المؤسسات تمهيداً لعودة الأهالي.. وتعد مدينة سراقب ذات أهمية إستراتيجية باعتبار أنها عقدة الوصل مع العديد من الطرق والتفريعات التي تربطها مع العديد من المدن منها حلب ومدينة إدلب وأريحا.

نقابة عمال مرفأ طرطوس تنفي طرد عمال المرفأ من الشركة الروسية المشغلة له

طرطوس- الوطن

مصدر مسؤول في شركة المرفأ طرطوس استغرب ما نشر عن التخلي عن عمال مرفأ طرطوس قائلاً: إنه لا أساس لها من الصحة مؤكداً أن العقد المبرم مع الشركة الروسية والمصادق عليه بالقانون رقم ١٦ تاريخ ١٧-٦-٢٠١٩ ينص على الحفاظ على العمال جميعهم كما أن محضر الاتفاق الجاري مع الشركة بمشاركة النقابة تضمن ذلك.

بدوره رئيس النقابة فؤاد حربا أكد في تنويه أصدره باسم النقابة عدم صحة ما نشر حيث قال: إن نقابة النقل البحري والجوي في مرفأ طرطوس تنفي جملة وتفصيلاً ما تناقلته بعض صفحات التواصل المغرضة حول طرد العمال في الشركة العامة لمرفأ طرطوس من قبل الشركة الروسية المستثمرة، مؤكداً أن لا صحة لهذا الخبر.

وأضاف حربا: «موضوع العمال والعقود التي ستبرم معهم من قبل الشركة الروسية المستثمرة STG في مراحله الأخيرة من المفاوضات ونحن بصفتنا ممثلين عن العمال في المرفأ نقوم بالتفاوض مع الشركة الروسية باسم العمال لضمان جميع حقوقهم» وإن العمل يتم بتنسيق يومي مع اتحاد عمال محافظة طرطوس، ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري الذي يتابع بشكل يومي المفاوضات لضمان جميع حقوق العمال في المرفأ.

وتوجه رئيس النقابة إلى العمال محذراً من الانجرار وراء الشائعات مختتماً بالقول: «إخوتنا العمال ندعوكم إلى عدم الانجرار خلف الشائعات التي هدفها تشويه صورة الأصدقاء وإثارة البلبلة في صفوفكم».

«تكامل» ترفض الإجابة عن شكاوى المستهلكين!

مدن وقرى وبلدات تختفي من خريطة «تكامل» الخدمية

عبد المنعم مسعود

بدت محاولة الحصول على أجوبة على العديد من الشكاوى التي تصل للجريدة من المستهلكين أشبه بالبحث عن إبرة في كومة قش خصوصاً أن الشكاوى تتعلق في أغلبها بطريقة عمل شركة تكامل في توزيع مادة المحروقات عبر تطبيقها (وين).

البحث عن الأجوبة في مركز الشركة في المزة كان بلا نتيجة فموظفة قسم خدمة الزبائن رفضت بشكل قاطع إيصالنا إلى أي من المسؤولين محيلة أي مسألة إلى مقر محروقات في العدوي ومركز تكامل هناك.

وتبدو الحالة في مركز تكامل بالعدوي مختلفة عن باقي طوابق المبنى فكل شيء في الطابق جديد من الأثاث وصولاً إلى الأبواب والتجهيزات المكتبية للموظفين وذلك على خلاف باقي مكاتب الموظفين في باقي الطوابق بما فيها مكتب مدير عام محروقات ومكتب مدير عمليات الغاز حيث يبدو البؤس واضحا في أثاث أغلب هذه المكاتب وجدرانها.

ورفضت إحدى الموظفات التي التقيناها في مركز تكامل إيصالنا إلى أي من المدراء مطالبة بالاتصال بالرقم الرباعي لكن بعد نقاش حضرت من قالت إنها مسؤولة التسويق والإعلام في شركة تكامل موضحة أن أي لقاء صحفي يحتاج إلى ترتيب وتحضير سواء من ناحية الأسئلة والأجوبة ومقترحة تبادل الأرقام الهاتفية لتحديد موعد اللقاء للإجابة على شكاوى المستهلكين.

وفي اليوم التالي لم يرد أي اتصال من الشركة لتحديد موعد لقاء فبادرنا للاتصال برقم من قالت إنها مسؤولة التسويق والإعلام يوم الخميس لكنها لم تجب على الاتصال وبادرنا أيضاً بالاتصال يوم السبت لكنها لم تجب أيضاً.

وبالعودة إلى شكاوى المواطنين فأولاها كانت شكاوى أبناء ريف دمشق ومنها شكاوى حول عدم وجود تغطية هاتفية لوصول الرسائل إلى أجهزتهم الخليوية تفيد بوصول أسطوانة الغاز، يضاف إلى ذلك فإن عملية الوصول عن طريق الانترنت إلى باقي القنوات التي وضعتها الشركة مستحيل بسبب انعدام الانترنت.

ما يؤكد ما سبق شكاوى معتمدي الغاز بعدم وجود تغطية للانترنت بما يمكنهم من تفعيل أجهزتهم لتخديم المستهلكين.

وطالب مواطنون في ريف دمشق بتصحيح عناوينهم الخاصة بتوزيع مازوت التدفئة خصوصاً أن شركة تكامل تعتبر وفق تطبيقها (وين) قراهم وبلداتهم أحياء في مدن تبعد عن بلداتهم عدة كيلومترات بينما يفترض بشركة محروقات التي تتولى عمليات الخدمة إيصال مادة المازوت إلى المنزل وهو ما يحدث مع العديد من سكان بلدات الريف الدمشقي ومنها بلدية مرج السلطان التي اعتبرها هي والقرى المحيطة بها التطبيق حياً من أحياء منطقة النشابية، إذ إن جمع عدة قرى وبلدات بالغوطة الشرقية لتأخذ مخصصاتها من المازوت من موزع واحد بالنشابية يأتي الجميع إليه بدل أن يذهب هذا الموزع إلى منازلهم، يفتح باب الفساد واسعا من خلال خلق الأزمة أمام هذا الموزع، كما انه يفرض تكاليف مالية على الأهالي الذين يضطرون لاستئجار سيارات خاصة لتوصيل مخصصاتهم إلى منازلهم، وهم بحاجة إلى توفير كل ليرة، مع أن الهدف المعلن من تأمين مازوت الشتاء بهذا الأسلوب كان دعم المواطنين الذين طحنتهم الحرب الإرهابية على سورية، وليس إضافة هم فوق همومهم.

ويبدو البحث داخل التطبيق شائكا فأغلب بلدات الريف الدمشقي وقراه ووحداته الإدارية غير موجودة ضمن التطبيق كخيارات يستطيع من خلالها المستهلك تحديد عنوانه لتعبئة مادة المحروقات على خلاف ما يحصل في مادة الغاز المنزلي، حيث العناوين صحيحة ومضبوطة وأسماء القرى كلها موجودة على تطبيق (وين).

وما يحصل في ريف دمشق يحصل أيضاً في محافظة دير الزور فلا يوجد أمام المستهلك أي خيار سوى مدينة دير الزور على حين أن ريف المدينة الذي يمتد شرقا مئة وعشرين كيلومتراً لم تدرج أي من قراه وبلداته ومدنه وكذلك ريفه الغربي الممتد لمسافة ٨٠ كيلومتراً باتجاه الرقة التي غابت أيضاً بلداتها ومدنها وقراها.

صناعيون وتجار سرقوا كهرباء

«حرامية الكهرباء» خسّروا خزينة الدولة ٦,٧ مليارات ليرة العام الماضي

رامز محفوظ

كشفت بيانات المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عن تنظيم نحو ٢٨,٣ ألف ضبط استجرار غير مشروع للكهرباء خلال العام الماضي (٢٠١٩)، بوسطي يومي ٧٧,٥ ضبطاً، وهو رقم قريب من العام السابق.

وتوزعت الضبوط بين ٢٣. ٢٥ ألف ضبط بحق المشتركين بالعدادات المنزلية الأحادية، و١٩٧ ضبطاً بحق المشتركين بالعدادات المنزلية الثلاثية، و٣٧٦٣ ضبطاً بحق مشتركي العدادات غير المنزلية الأحادية «محلات تجارية»، و٧٦١ ضبطاً بحق مشتركي العدادات غير المنزلية الثلاثية «تجاري وصناعي وحرفي»، بالإضافة إلى ٣١٢ ضبطاً نظمت بحق أصحاب مراكز تحويل، أي بإجمالي يبلغ ٤٨٣٦ ضبطاً بحق تجار وصناعيين وأصحاب مراكز تحويل، بوسطي يومي يزيد على ١٣ ضبطاً.

وبحسب بيانات مؤسسة توزيع الكهرباء (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد تجاوزت كميات الكهرباء المسروقة ٩٦,٦ مليون كيلو واط ساعي في جميع المحافظات السورية، تبلغ تكلفتها أكثر من ٦,٧٦ مليارات ليرة سورية، وذلك على اعتبار كلفة إنتاج الكيلو واط الساعي ٧٠ ليرة سورية، بحسب تصريحات وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي، بين فيها أنه «تبلغ تكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي من الكهرباء ٧٠ ليرة، في حين تباع للمنازل بسعر من ليرة إلى خمس ليرات»، ويعتبر هذا الرقم خسارة للخزينة العامة للدولة، نظراً لتكبدها التكلفة، من دون الحصول على قيم فواتير الاستهلاك الخاصة بها.

وفي تفاصيل توزع الضبوط على المحافظات، جاءت محافظة ريف دمشق في المرتبة الأولى بعدد الضبوط المنظمة بحق المشتركين فيها حيث تم تسجيل ٧٦٦٤ ضبطاً، منها ٦١٤٦ ضبطاً أحادياً منزلياً و٢٨ ضبطاً ثلاثياً منزلياً، و١١٨٥ ضبطاً أحادياً غير منزلي و٢٠٨ ضبوط ثلاثي غير منزلي، إضافة إلى٩٧ ضبطاً سجلت بحق أصحاب مراكز التحويل.

وجاءت محافظة اللاذقية في المرتبة الثانية حيث تم تسجيل ٦٠٠٣ ضبوط، منها ٥١٩٧ ضبطاً أحادياً منزلياً و٢٧ ضبطاً ثلاثياً منزلياً، و٧١٠ ضبوط أحادي غير منزلي و٦١ ضبطاً ثلاثياً غير منزلي، إضافة إلى ٨ ضبوط أخرى لمراكز التحويل، وفي المرتبة الثالثة جاءت محافظة دمشق التي وصل فيها عدد الضبوط إلى ٥٧١٩ ضبطاً، منها ٤٩٧٠ ضبطاً أحادياً منزلياً و٢٤ ضبطاً ثلاثياً منزلياً و٥٤٥ ضبطاً أحادياً غير منزلي و١٥٧ ضبطاً ثلاثياً غير منزلي، بالإضافة إلى ٢٣ ضبطاً أخرى لمراكز تحويل.

أمّا بالنسبة لبقية المحافظات وحسب التسلسل، فقد حلت محافظة حلب بالمرتبة الرابعة بعدد الضبوط وسجلت ٢٨٧٣ ضبطاً ومن ثم محافظة حمص ٢٣٤٨ ضبطاً وحماة ١٧٠٠ ضبط وطرطوس ١٣١٠ ضبوط، ودرعا ٣٧٤ ضبطاً والسويداء ٢٥٧ ضبطاً تليها القنيطرة بـ٢٩ ضبطاً ومن ثم الحسكة بـ١١ ضبطاً.

وفيما يتعلق بكميات الكهرباء «المسروقة» بحسب ضبوط الاستجرار غير المشروع للكهرباء، أتت دمشق بالمرتبة الأولى بكمية تجاوزت ٣٢,٣ مليون كيلو واط ساعي، كلف إنتاجها ٢,٢٦ مليار ليرة، أمّا بالنسبة لريف دمشق التي جاءت بالمرتبة الثانية فقد سجل ما يزيد على ٣٠,٦ مليون كيلو واط ساعي، كلّف إنتاجها ٢,١٤ مليار ليرة.

وبالنسبة لبقية المحافظات، فقد حلت محافظة حلب بالمرتبة الثالثة من حيث كميات ضبوط الاستجرار غير المشروع، حيث سجل أكثر من ٧,٢ ملايين كيلو واط ساعي، كلف إنتاجها مبلغ ٥٠٤ ملايين ليرة، وحسب التسلسل في محافظة اللاذقية أكثر من ٦,١ ملايين كيلو واط ساعي، بكلفة ٤٢٧ مليون ليرة، وحمص أكثر من ٥,٨ ملايين كيلو واط ساعي، بكلفة ٤٠٦ ملايين ليرة، وحماة أكثر من ٥,٥ ملايين كيلو واط ساعي، كلفت إنتاجها ٣٨٥ مليون ليرة، وفي درعا تجاوزت الكمية ٤,٩ ملايين كيلو واط ساعي، بكلفة ٣٤٣ مليون ليرة، وفي طرطوس بأكثر من ٣,٠٤ ملايين كيلو واط ساعي، كلفة إنتاجها ٢١٢,٨ مليون ليرة، وفي السويداء أكثر من ٧٢٣ ألف كيلو واط ساعي، كلف إنتاجها ٥٠,٦ مليون ليرة، وفي القنيطرة أكثر من ٧٢ ألف كيلو واط ساعي بكلفة تزيد على ٥ ملايين ليرة وأخيراً في الحسكة بأكثر من ٦٠ ألف كيلو واط ساعي، كلف إنتاجها أكثر من ٤,٢ ملايين ليرة.